



# المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة



اسم الموضوع : الشروق

عنوان الموضوع : أسباب تصاعد حدة التوتر على الساحة السياسية التركية

تاريخ النشر : 10/03/2021

اسم الكاتب : مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة

## الموضوع :

نشر مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة تقريرا حول التوترات والاستقطابات الدائرة بين الحكومة من جهة، وأحزاب المعارضة من جهة أخرى، وما هي دوافعها... جاء فيه ما يلي: يكشف التصعيد المتبادل بين الرئيس التركي رجب طيب أردوغان والحكومة وحزب العدالة والتنمية من جهة وقوى المعارضة من جهة أخرى، سواء عبر الخطاب السياسي أو الإعلامي، عن سعي الأخيرة إلى تحقيق مكاسب سياسية على المديين القصير والمتوسط من خلال توظيف التوتر الذي تنسم به العلاقات بين تركيا والعديد من القوى الدولية والإقليمية، فضلا عن تقاوم الأزمة الاقتصادية بسبب السياسات التي تتخذها الحكومة. ويتوازي ذلك مع تحركات مكثفة تقوم بها المعارضة لإعادة تشكيل الخريطة السياسية عبر استحداث تحالفات مناوئة للحزب الحاكم وحلفائه، وتزايد مساحة الاستقطاب استعدادا لخوض الانتخابات البرلمانية والرئاسية المقرر عقدها في يونيو 2023. تصعيد متبادل شهدته الفترة الأخيرة تصعيدا متبادلا بين الطرفين. إذ أكد الرئيس أردوغان، في 26 يناير الفائت، أن «حزب الشعب الجمهوري فقد هويته السياسية وتحول إلى مركز لترويج الأكاذيب»، وهو ما تزامن مع هجوم بعض المسؤولين على أحزاب المعارضة، مثل وصف رئيس دائرة الاتصالات في الرئاسة التركية فخر الدين ألتون خطاب أحزاب المعارضة بـ«المتشدد»، لأنه، في رؤيته، يستهدف بشكل منهجي جميع مؤسسات وموظفي الدولة في المقابل، أكدت بعض قوى المعارضة، في مؤتمر صحفي جمع رئيس حزب الديمقراطية والتقدم على باباجان، ورئيس حزب السعادة تيميل كرم الله أوغلو، في 25 يناير الفائت، أن «السلطات لجأت إلى العنف السياسي للتخلص من الديمقراطية»، وأن «تركيا تشهد يوميا حالات من العنف السياسي للتخلص من المعارضين». وتوازي ذلك مع تصاعد حدة الحملات الإعلامية المتبادلة، حيث سعى الطرفان إلى الترويج لتراجع شعبية كل منهما، وإلقاء الضوء على الانشقاقات التي تؤثر على تماسكها الحزبي. ففي هذا السياق، نشرت وسائل الإعلام التابعة لحزب العدالة والتنمية تقارير تكشف عن تزايد الانشقاقات داخل أحزاب المعارضة خلال الفترة الأخيرة، منها إبراز تقديم 3 نواب من حزب «الشعب الجمهوري» المعارض، استقالتهم من البرلمان، وذلك احتجاجا على السياسة التي يدار بها الحزب، إلى جانب إعلان القيادي المنشق عن الحزب مصطفى ساريبول عن تشكيل حزب جديد هو «حركة التغيير»، فيما تسود التوقعات بإعلان المرشح الرئاسي السابق محرم إنجه عن تأسيس حزب «وطن» في مارس المقبل، والذي قد ينجح في استقطاب نواب من حزب «الجيل» الذي تقوده ميرال أكشنار للانضمام إليه في حين ركزت وسائل إعلام المعارضة على استطلاعات الرأي التي أجرتها بعض الشركات المعنية باستطلاعات الرأي العام، والتي تكشف تراجع شعبية الرئيس أردوغان وحزب «العدالة والتنمية»، كان آخرها «شركة ماك لاستطلاعات الرأي»، والتي كشفت أن 1 من كل 3 شاركوا في استطلاع للرأي، أعلن محمد علي قولات رئيس الشركة نتائجها في 30 يناير الفائت، أعربوا عن «ندمهم» للتصويت لحزب «العدالة والتنمية» خلال انتخابات عام 2018، وأن معظم من قالوا هذا هم من أنصار الحزب، واعتبروا حزب «الخير» وحزب «المستقبل» وحزب «ديفا» وجهتهم الجديدة. ودافع عديدي يمكن تفسير التصعيد الحالي في ضوء اعتبارات عديدة يمثل أبرزها في: 1- تغيرات سلبية: شهدت تركيا خلال السنوات الأخيرة تطورات راديكالية مفاجأة في العديد من المجالات، منها تغيير النظام السياسي من برلماني إلى رئاسي، وصاحب ذلك تقويض الممارسات الديمقراطية وتزايد انتهاكات حقوق الإنسان، بالتوازي مع انتهاج سياسة خارجية أدت إلى تدهور علاقات أنقرة مع بعض القوى الإقليمية والدولية، وانعكس ذلك برمته على الوضع الاقتصادي الذي تراجع بشكل ملحوظ وفرض تداعيات لا تبدو هينة على المواطن التركي، خاصة بعد جائحة كورونا، الأمر الذي أتاح للمعارضة فرصة يمكن توظيفها لشن حملات مستمرة ضد الرئيس والحكومة والحزب، على نحو دفعهم إلى تصعيد الخطاب المناوئ للمعارضة في الفترة الأخيرة، وحشد جميع أدوات الهجوم عليها. 2- إعادة هيكلة التحالفات: تسعى العديد من القوى السياسية إلى تغيير شكل الخريطة السياسية وأنماط التحالفات والائتلافات، وهو ما انعكس في محاولات أردوغان ضم حزب «السعادة» إلى تحالفه مع «الحركة القومية» تحت اسم «تحالف الشعب»، في مقابل تحريك المعارضة لتنظيم صفوفها، على نحو بدا جليا في مطالبة نائب رئيس حزب «الشعوب الديمقراطي» للشئون الخارجية هوشيار أوزسوي، في 16 ديسمبر 2020، أحزاب المعارضة بـ«الاتفاق حول برنامج ديمقراطي كبديل لحكومة حزب العدالة والتنمية وحلفائه»، وذلك بالتوازي مع تحركات لتأسيس أحزاب جديدة، الأمر الذي قد يكون له أثر سلبي على تماسك المعارضة ككل، وتشنيت الأصوات، خاصة أن هناك انقسامات داخل تلك الأحزاب نتيجة محاولات الاستقطاب السياسي التي يشهدها المجتمع. 3- التمهيد للانتخابات البرلمانية والرئاسية: بدأ الجدل يتصاعد حول تلك الانتخابات بسبب الضغوط التي تمارسها قوى المعارضة لإجراء انتخابات مبكرة نتيجة عدم قدرة الحكومة على مواجهة الأزمة الاقتصادية الراهنة. ويبدو أن ذلك كان أحد الأسباب التي دفعت الرئيس أردوغان إلى إجراء تغيير في حساباته، عبر إقصاء صهره برات البيراق وزير الخزانة والمالية ومحافظ البنك المركزي مراد أويسال في 7 و8 نوفمبر 2020، إلا أن ذلك تم توظيفه من قبل المعارضة لإضفاء وجاهة على مقاربتهم القائمة على أن هناك خلافا في إدارة الاقتصاد التركي، وأن القرار جاء متأخرا. واللافت في هذا السياق، أن فرص المعارضة في تحقيق نتائج ملموسة في الانتخابات المقبلة تزايدت مؤخرا، خاصة في حالة إجرائها مبكرا، نتيجة تراجع نفوذ وشعبية حزب «العدالة والتنمية» خلال السنوات الأخيرة، وهو ما انعكس في انشقاق عدد من أعضائه الذين اتجهوا إلى تأسيس أحزاب جديدة. 4- سياق دولي مناوئ: تصاعدت حدة الانتقادات على الساحة الدولية تجاه السياسة التي تتبناها تركيا إزاء بعض الملفات، خاصة الحرب في سوريا وليبيا والصراع على موارد الغاز في شرق المتوسط، والتدخل في أزمة إقليم ناغورنو كراباخ. وتوازي ذلك مع اتساع نطاق الخلافات بين تركيا والولايات المتحدة الأمريكية بسبب إبرام الأولى صفقة صواريخ «إبس 400» مع روسيا، وهو اتجاه ربما يكون مرشحا للاستمرار مع بداية عهد إدارة الرئيس الأمريكي جو بايدن التي طالبت تركيا، في 28 يناير الفائت، بسحب قواتها والمرترقة التابعين لها من ليبيا. ويبدو أن المعارضة تحاول استثمار ذلك لتعزيز شعبيتها وتقليص نفوذ الحزب الحاكم قبيل الانتخابات القادمة. وعلى ضوء ذلك، يمكن القول في النهاية إن التحركات التي تقوم بها المعارضة، فضلا عن الأزمات المتعددة التي تواجهها تركيا على المستويات المختلفة دفعت الرئيس والحكومة والحزب إلى إجراء بعض التغييرات في السياسات المتبعة، إلا أنه لا يرجح أن تتواصل تلك التغييرات أو أن تؤثر على الاتجاهات العامة التي تتبناها تلك الأطراف، على نحو يوحي بأن التوتر والتصعيد سوف يبقى سمة غالبة في التفاعلات التي تشهدها تركيا على الصعيدين الداخلي والخارجي.